اعداد محرر الشؤون الدولية

الحرمان يلف مناطقهم .. والشكوى من التمييز حاضرة

الاكـــــراد في الـــبرلمـــــان الـــتركـــي مجـــــدداً

بعد ١٣ عاما على استبعادهم عن البرلمان دخل النواب الاكراد مجددا البرلمان التركي بموجب نتيجة الانتخابات التشريعية وسط وعود بالمصالحة.
وحسب القوانين التركية، فان على أي حزب ان يحصل على ١٠٪ من الاصوات كي يدخل البرلمان. وقد تخطى الكرد هذه العقبة ، ودخلوا البرلمان.
ويبدو ان هذه الدورة الانتخابية قد منحت اكراد تركيا فرصة حقيقية لاثبات وجودهم.
وقال فرحات بائع الخضار البالغ من العمر ٢٢ عاما "صوتنا لصالح الاكراد للاثبات اننا موجودون في هذا البلد وانه لنا صوت نحن ايضا".
وقبل ايام من الانتخابات، بدأت مظاهر الحماسة في دياربكر التي تعتبر ابرز مدينة كردية في جنوب شرق البلاد حيث علق آلاف المتطوعين صور المرشحين في كل انحاء المدينة.
وخلال الحملة الانتخابية في تركيا طلبت القوات المسلحة التركية من الحكومة السماح لها بشن هجوم عبر الحدود لملاحقة ما تقول انهم حوالي أربعة آلاف من مسلحي حزب العمال الكردستاني الذين يستغلون الجبال قاعدة عمليات.
وحزب العمال الكردستاني محظور في تركيا وتعتبره الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي منظمة ارهابية. واتهم مسؤولون اتراك الولايات المتحدة بالفشل في الضغط على حكومة اقليم كردستان العراق لشن حملة ضد حزب العمال الكردستاني.
ويقول مراسل لورويترز زار مواقع لحزب العمال الكردستاني ان الاكراد العراقيين يتعاطفون بصفة عامة مع حزب العمال الكردستاني. وبرزت هشاشة السلام في ١٨ تموز حين اطلق الجيش التركي نحو مئة قذيفة على بلدة زاخو الحدودية، بحسب جبار ياور وكيل وزارة البيشمركة في كردستان. ولم يصب احد ولكن فر عشرات من سكان المنطقة.
وكان المرشحون الاكراد للانتخابات قد ركزوا في حملاتهم الانتخابية على موضوع المصالحة بين الاتراك والاكراد، داعين انقرة الى التخلي عن الخيار العسكري ضد حزب العمال الكردستاني والى زيادة الاستجابة لحقوقهم لافساح المجال امام تسوية سلمية للنزاع الذي

يعود الى ٣٢ سنة.
لكن ليست لديهم اي اوهام حيال ما سيكون عليه موقف انقرة في حال انتخابهم.
وقالت احدى المرشحات ايسل توغلوك "نعلم انه سيكون امرا صعبا لكننا سنتصرف بتعقل. سيتعلم الناس كيف يتعرفون الينا بشكل افضل في البرلمان وسيرون اننا لسنا وحوشا".
والثلاثاء الماضية خرجت الناشطة الكردية سيباهت تونجيل التي فازت في الانتخابات التشريعية التركية من السجن في جيبزه (شمال غرب).
وقالت سيباهت التي ترشحت كـ"مستقلة" في دائرة اسطنبول لجمهور غفير من الاكراد كان في استقبالها لدى خروجها من السجن ان "شعبنا عهد الي مهمة كبيرة في كفاحه من اجل الديموقراطية والسلام وسوف اعمل بكل جهدي على القيام بها".
وكانت سيباهت تونجيل قد اعتقلت منذ تسعة اشهر وبدأت محاكمتها بتهمة الانتماء الى حزب العمال الكردستاني.
وقد استفادت بذلك من اجراء، مختلف عليه، في القانون التركي يمنح الحصانة للنائب فور انتخابه ويوقف اي محاكمة قائمة ضده. ولا يمكن استئناف هذه المحاكمة الا اذا رفع البرلمان الحصانة عن النائب.
وسيباهت واحدة من ٢٥ نائبا كرديا انتخبوا الاحد بعد ترشحهم بصفة "مستقلين" التي تتيح لهم تفادي نسبة العشرة في المائة من الاصوات المطلوبة على المستوى الوطني لتمكن اي حزب من دخول البرلمان.
وفي عام ١٩٩٤ رفعت الحصانة عن النواب الاكراد بعد اتهامهم بالتواطؤ مع حزب العمل الكردستاني. ومنذ ذلك الحين لا يوجد اي نائب كردي في البرلمان.
وقال ناشط رفض الكشف عن اسمه ان "نجاح نوابنا رهن بالطريقة التي ستعاملهم بها السلطة وما اذا كان حزب العمال الكردستاني يدعم الديموقراطية او يمارس نفوذا عليهم لكي يعتمدوا مواقف اكثر راديكالية".
ويريد الحزب من اجل مجتمع ديموقراطي الحصول على عفو لاعضاء حزب العمال الكردستاني لكن انقرة تطالب باستسلامهم.
وكانت الخطوات الاولى لعشرين نائبا كرديا في البرلمان قد انتهت الى فشل دراماتيكي عام ١٩٩٤ حين رفعت الحصانة عنهم بعد ان اتهموا بمساعدة حزب العمال الكردستاني. وبعضهم دخل السجن فيما اختار آخرون المنفى وانضم احدهم الى حزب العمال الكردستاني.
ومنذ ذلك الحين وبضغط من الاتحاد الاوروبي، منحت تركيا الاقلية الكردية مزيدا من الحرية في المجال الثقافي ورفعت حالة الطوارىء في جنوب شرق البلاد.
لكن الاكراد لا يزالون يشتكون من التمييز. ويطالبون بتعليم لغتهم في المدرسة والاعتراف باللغة الكردية في الحياة العامة.
ويبقى الفقر ايضا يطرح مشكلة خطرة في هذه المنطقة حيث يمكن ان تصل معدلات البطالة الى ٧٠٪ في المناطق المحرومة فيما لا يزال عدد كبير من القرى بدون كهرباء ولا مياه عذبة.

من اتاتورك الى اردوغان .. البحث عن ماهية الهوية التركية

يقول مراقبون اتراك ان رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء الحالي يعمل، بقصد او من غير قصد، على سحق مكتسبات تركيا العلمانية التي حققها ابو الاتراك مصطفى كمال اتاتورك، لكن هناك سؤال ما زال يثير الجدل في الاوساط التركية: هل يقدم حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رجب طيب اردوغان على انه حزب اسلامي؟.
الحزب قدم، خلال الحملة الانتخابية، مرشحين معتدلين بغية اعطاء صورة اكثر اعتدالا عن نفسه،عامدا الى جمع شخصيات سياسية عدة معروفة بتعلقها بقيم اليسار حوله في محاولة منه للابتعاد عن خطابه السياسي المحافظ.
فعلى سبيل المثال قام منظر اليسار والامين العام السابق لحزب الشعب الجمهوري ارتغرل غوناي، المنافس الابرز لحزب العدالة والتنمية، بتحول جذري بانضمامه الى صفوف حزب رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان.
وهذا السياسي ليس وحيدا في هذا. فالعديد من الشخصيات اليسارية بالاضافة الى النساء ورجال اعمال ليبراليين ونواب سابقين من يمين الوسط تصدروا قوائم ترشيحات هذا الحزب في دوائر انتخابية عدة.
ويرى المحللون السياسيون في هذه السياسة رغبة باعطاء نفحة جديدة للحزب الذي انشأه في ٢٠٠١ أعضاء "محدثون" في حزب مقرب من الاسلاميين، ووصل الى السلطة في السنوات التي تلت بزعامة اردوغان، الاسلامي السابق الذي يتنكر لماضيه.
وقال ايغمن باغس النائب عن حزب العدالة والتنمية "نحن نرفض وصفنا بالاسلاميين، نحن في الوسط، وحزب العدالة والتنمية يفوز باصوات من اليمين واليسار".
وهذا البرلماني الشاب الذي عاش سنوات عدة في الولايات المتحدة يجسد الوجه الحديث والحضري لحزبه. وهو اطلق حملته الانتخابية من متحف للفن الحديث في اسطنبول.
من جهته قال الصحافي يلشين دوغان "هذه خيانة. هؤلاء المرشحون الثلاثة او الاربعة هم جزء من الديكور، فحزب العدالة والتنمية يقوده اساسا وعلى الدوام الاسلاميون"، مشيرا الى ان اردوغان يمسك بحزبه بقبضة حديدية.
وعلى الرغم من رغبة ظاهرة في التغيير واداء اقتصادي جيد، لم يعرف حزب العدالة والتنمية كيف يتخلص من الملصق الاسلامي الذي الصقه به "حماة النظام" اي المؤسسة العسكرية والسلطة القضائية والبيروقراطية، حراس الارث العلماني لمصطفى كمال (اتاتورك) مؤسس تركيا الحديثة.
وادت بعض الاجراءات المثيرة للجدل التي اتخذتها حكومة اردوغان --ثم عادت عنها-- كتلك المتعلقة بتقييد بيع الكحول وبالتشريعات المفسحة المجال امام اقامة المدارس القرآنية او التي جرمت الزنا، الى زيادة التوترات بين غلاة العلمانيين والحكومة.
وتساءل سنان تسكين وهو مدرس متقاعد "كيف لنا ان نفكر في ان هذا الحزب غير عقليته"، مشيرا الى ان حزب العدالة والتنمية "يستغل ببراعة" الدين لغايات سياسية.
من جانبه يعمد حزب الشعب الجمهوري، ابرز حزب معارض في البرلمان التركي والذي انشأه مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال (اتاتورك)، الى تقديم نفسه على انه اشتراكي ديموقراطي غير انه متهم باعتماد خطاب قومي اكثر فأكثر.
وادى ترشح وزير الخارجية عبدالله غول الى الرئاسة في ايار الى قسمة تركيا الى معسكرين احدهما علماني والآخر مناهض للعلمانية وتعطيل الانتخابات الرئاسية في البرلمان الذي يسيطر عليه حزب العدالة والتنمية الحاكم والمنبثق من التيار الاسلامي.
ونزل ملايين الاتراك الى الشوارع حينها تاكيدا لتمسكهم بالعلمانية واستنكارا "للنزعة الاسلامية" لحكومة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الاسلامية-المحافظة.
وفي هذا الصراع يبدو كل شيء معقدا وغامضا، فحزب الشعب الجمهوري العضو في الاشتراكية الدولية يدافع عن التيار العلماني الكمالي (نسبة الى مصطفى اتاتورك).
وادت الانقسامات الداخلية التي شهدها اليسار التركي خلال العقدين الماضيين الى تشكيل حكومات يمينية.
وينتقد العديد من المثقفين آيديولوجيا هذا الحزب الذي تدافع عنه نخبة علمانية تتمحور حول بيروقراطية الدولة التي تضم المؤسسة العسكرية والسلطة القضائية ومؤسسات التعليم العالي.
ويعارض حزب الشعب الجمهوري مراجعة مواد القانون الجزائي الجديد الذي انتقده الاتحاد الاوروبي واعتبره عائقا امام حرية التعبير والذي يشكل اساسا تستند اليه الملاحقات التي تتم بحق المثقفين.
وكتب المثقف اليساري مراد بيلج في صحيفة راديكال "بالنسبة الى شخص يساري فان التصويت في الوقت الراهن لحزب الشعب الجمهوري يعني تلقائيا التصويت للجبهة الفاشية".
ويمسك زمام الامور في الحزب رئيسه دنيز بايكال، احد القياديين المخضرمين البالغ من العمر ٦٩ عاما ، وفريق من القياديين المقربين منه الذين يحولون دون اية معارضة داخل الحزب.
ويرى المحللون ان حزب الشعب الجمهوري، اخفق في ترجمة التعبئة الهائلة في صفوف الناشطين المؤيدين للعلمانية في صناديق الاقتراع خلال الانتخابات التشريعية.
وكان القنوط مخيما مساء الاحد الماضي امام مقر الحزب في انقرة حيث وقعت اشتباكات بالايدي بين انصار موالين لرئيسه دنيز بيكال وآخرين يطالبون باستقالته، فيما كان الامين العام اوندر ساف يعلق على النتائج امام عدسات التلفزيون.
وقال ساف "لم نخسر في الانتخابات. انا اعتبر اننا لم نفز"، غير ان توضيحاته لم تقنع احدا على ما يبدو.واجمع المعلقون الصحافيون بشكل شبه تام على حض بايكال ومعاونيه على الاستقالة بعد تسجيل الحزب رابع هزيمة انتخابية على التوالي منذ ١٩٩٥,
وكتبت صحيفة "وطن" في افتتاحيتها "انها نهاية بايكال. يجب ان يرحل" متهمة هذا الوجه اليساري البارز والمثير للجدل منذ نحو اربعين عاما و"مكتبه السياسي" الذي يضم معاونين موثوقين، بانهما لم ينجحا في تقديم اي حل لمشكلات تركيا بل اكتفيا برفع راية المبادئ العلمانية.
وعلقت عالمة الاجتماع نيلوفر غول بأن "حزب الشعب الجمهوري لم ينجح في التحول من تقليد جمهوري متمسك بالدولة الى حزب ديموقراطي. لم يحسن الاستجابة لمطالب التحديث الصادرة عن المجتمع".

انقرة : العدالة والتنمية في مواجهة العلمانيين والجيش

الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية التي جرت مؤخرا، وضعه في مواجهة خطرة مع العلمانية التركية التي يقف وراءها الجيش التركي.
وتمثل نتيجة الانتخابات نصرا معنويا لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي دعا الى انتخابات مبكرة بعد خسارة معركة مع المؤسسة العلمانية التي تضم جنرالات الجيش الذين لا يريدون وصول حليفه ذي الجذور الاسلامية وزير الخارجية عبد الله جول الى منصب رئيس الجمهورية.
وقال اردوغان لآلاف من انصاره المبتهجين خارج مقر حزبه في العاصمة التركية حيث أضاءت الالعاب النارية السماء"هذه اول مرة منذ ٥٢ عاما يزيد حزب موجود في السلطة من اصواته للمرة الثانية.
"سنواصل العمل بتصميم لتحقيق هدفنا (بالانضمام) للاتحاد الاوروبي."
ولم يتجاوز حاجز العشرة في المئة الضرورية كحد أدنى لدخول البرلمان سوى حزبين علمانيين اخرين هما الحزب الشعبي الجمهوري القومي وحصل على ٢١ في المئة وحزب الحركة القومية اليميني المتطرف الذي حصل على ١٤ في المئة.
وحقق مستقلون اغلبهم من الاكراد فوزا ايضا مما يجعلهم اول اكراد يدخلون الى البرلمان منذ بداية التسعينيات مما اثار احتفالات صاخبة في معقل الاكراد في شرق البلاد.
ورقص انصار اردوغان واطلقوا ابواق السيارات ولوحوا باعلام ضخمة عليها شعار حزب العدالة والتنمية في مدن في شتى انحاء تركيا.
وتركز الجدل بين الاحزاب حول الاصلاح الاقتصادي وكيفية التعامل مع المعارضين الاكراد والانضمام الى عضوية الاتحاد الاوروبي الذي يبدي فتورا لضم تركيا اليه ومكان الدين في تركيا الحديثة.
وتجاهل الناخبون على ما يبدو تحذيرات المعارضة من أن حزب العدالة والتنمية يسعى سرا الى اقامة دولة دينية على النمط الايراني رغم المسيرات الحاشدة التي خرجت الى الشوارع هذا العام دفاعا عن الفصل الصارم بين الدولة والدين في تركيا وهي واحدة من الديمقراطيات القليلة في العالم الاسلامي. وقاد أردوغان طفرة اقتصادية وفي علامة على ابتهاج الاسواق المالية بنتيجة الانتخابات التي تجسد واحدا من أقوى التفويضات في تاريخ تركيا الحديث حققت الليرة التركية ارتفاعا بنحو ٢ في المئة أمام الدولار في أوائل التعاملات الاسبوية.
وقال خبراء اقتصاديون ان أردوغان (٥٣ عاما) أكثر الساسة شعبية في تركيا يستطيع الان مواصلة سياسات السوق الحر واستئناف محادثات العضوية مع الاتحاد الاوروبي رغم التململ المتزايد في تركيا من مماطلة الاتحاد في قبول انضمام تركيا.وقال المحلل سيمون كويجانو ايفانز "هذا هو السيناريو الامثل للاسواق ... السؤال الان كيف سيكون رد فعل المؤسسة (العلمانية) وهذا شيء ستكون الاسواق قلقة بشأنه."
ويعتبر الجيش نفسه الضامن الاول للدولة العلمانية في تركيا وسبق ان أطاح بأربع حكومات في الاعوام الخمسين الماضية أحدثها حكومة ذات توجه اسلامي سابقة لحكومة حزب العدالة والتنمية عام ١٩٩٧,
وقال سميح ايديز وهو كاتب تركي بارز "لا أعتقد أن (الجيش) راض لكنه لن ينشر الدبابات. سيبحث عن وسائل ليجعل وجوده محسوسا واضعا في الاعتبار أنها حكومة تتمتع بتفويض قوي."
لكن الحكومة الجديدة لن تلبث أن تواجه تحديات جديدة.اذ يتعين عليها أن تجد مرشحا للرئاسة يحظى بموافقة جميع الاطراف والتحرك بحذر لتحافظ على ابتعاد الجيش وتسرع من وتيرة الاصلاحات الضرورية للانضمام للاتحاد الاوروبي أو المخاطرة بمواجهة ردة اقتصادية وأن تقرر ما اذا كانت سترسل الجيش الى العراق لقتال من تقول انهم متمردون اكراد يتمركزون هناك.وبرغم العراقيل التي تعترض انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي الا ان دول الاخير الاساسية رحبت بحذر بنتائج الانتخابات التشريعية في تركيا التي حقق فيها حزب العدالة والتنمية " APKالإسلامي فوزاً ساحقاً.
وقال رئيس الحكومة البريطانية توني بلير أنه "متحمس جداً" للتصريح الذي أطلقه الحزب عقب فوزه.
وأضاف بلير "ليس من شأني التعليق على من كان يجب أن يفوز بالانتخابات، فنحن نعمل مع أي حكومة ينتخبها الشعب التركي."
وقال بلير أن بلاده تبقى "حليفاً قوياً لتركيا فيما يتعلق بموضوع العضوية إلى الاتحاد الأوروبي."
أما في ألمانيا التي تتميز بروابط مميزة مع تركيا بسبب كبر حجم عدد المهاجرين الأتراك، فقد وصفت الحكومة الألمانية " الإشارات الأولية للانتخابات بالإيجابية" حسب ما نقلت وكالة الأسوشيتد برس.
وقال توماس شتيغ المتحدث باسم المستشار الألماني السابق غيرهارد شرويدر "إن التعاون مع صندوق النقد الدولي يجب أن يستمر به على أساس الدعم الذي يوفره المسار الأوروبي."
أما صندوق النقد الدولي -الذي منح قروضاً بقيمة ١٦ مليار دولار لتركيا التي ترزح تحت أزمة اقتصادية خانقة- فقد رحب بالنتائج التي ستؤدي الى التخفيف من حال التردد السياسي.
وقال مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا لصحيفة "لو موند" الفرنسية " بشأن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، فإن معظم ما تمّ الإعلان عنه في الانتخابات العامة التركية هو إيجابي."
وأضاف سولانا "هناك على الأكيد نية واضحة لإقامة علاقة طيبة مع الاتحاد الأوروبي."
وقال سولانا "سيكون لزاماً علينا أن نحكم على الحكومة التركية المقبلة."

تركيا في غياب ثقافة التسوية

عمر الشاهر

لم تعد ثقافة التسوية حاضرة في نتائج الانتخابات التشريعية التركية، اذ ان الفوز الساحق الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعة الاخيرة، فتح جميع الابواب امام مواجهات مباشرة، بينها الصراع مع العلمانيين، ودخول شخصيات كردية كثيرة الى البرلمان التركي، وان كانت بلبوس مستقل، فضلا عن صراع الانضمام الى الاتحاد الاوربي.
وبعد الانتخابات لاتزال تركيا منقسمة كما كانت.
هل تريد تركيا التمسك بالمبادئ التي وضعها مؤسسها كمال اتاتورك مستبعداً الدين عن الشؤون العامة؟ أم انه يتوجب عليها التعبيرعن هوية اسلامية، أم ان تصبح فعليا جمهورية اسلامية؟ .. يبدو جلياً ان الاصوات التركية لا تمنح جواباً صريحاً وشاملاً لهذه الاسئلة.
نتائج الانتخابات، وبرغم انها جاءت مدوية، الا انها لم تمنح اردوغان يدا حرة لاصلاح الدستور لانه بذلك سيلقى معارضة شديدة من البرلمان.
وسط كل ذلك تتمنى الاوساط السياسية والشعبية التركية ان يعود الوضع الى ما كان عليه قبل انقسام البلاد الى معسكرين، معربة عن اسفها لغياب "ثقافة التسوية" في تركيا.
لكن الكرد فازوا بمقاعد في البرلمان التركي للمرة الاولى منذ اعوام طويلة.
قد لا يكون حزب رئيس الوزراء اردوغان مضطرا الى الاعتماد على الكرد من اجل الموافقة على القوانين، لكن اردوغان في حاجة الى شركاء لمساعدته في انتخاب رئيس الجمهورية، وهي القضية التي ارغمته على خوض انتخابات مبكرة بعد ان رفض معارضوه من رشحه لهم.
تبدو هذه الملفات شائكة للغاية، لكن التطور المنتظر، الذي لاحت بشائره في تصريحات اردوغان عقب تلقيه نبأ الفوز، قد يتمثل في تغيير السياسة ازاء الكرد في تركيا، لان الكرد الذين دخلوا البرلمان التركي كمستقلين، باتوا شركاء فعليين لاردوغان، ومتطلبات السياسة قد تجبره على التعاطي معهم، هذا فضلا عن ان هناك العديد من حلفاء الاكراد والمناصرين لهم، قد دخلوا البرلمان التركي تحت لافتات مختلفة، مما يزيد من احتمالات تحقق الحلم التركي : المصالحة الحقيقية.
احد المسؤولين الاتراك قال مؤخرا: ان عملية عسكرية ضد PKKلم تعد واردة بين خيارات التعامل مع الملف الكردي في تركيا بعد ان اكتسب اردوغان قوة مضافة من خلال فوزه الكاسح في الانتخابات. ويقول الخبراء ان تلك القوة ستساعده كثيرا في مواجهة قادة الجيش الذين يطلبون تفويضا لشن عملية واسعة في الاراضي العراقية.
بقي ملمحان قد نكون ملزمين بالاشارة اليهما في هذا السياق، اولهما غياب الصوت الانثوي في البرلمان التركي الذي يهيمن عليه الذكور، والثاني هو التفاؤل الواضح في الاوساط المالية والاقتصادية بان يؤدي فوز اردوغان الى المضي قدما في الاصلاحات الاقتصادية وتعزيز الوضع المالي للبلاد.
قد يبدو الملمحان متناقضين، وهما كذلك فعلا اذا كان الامر يتعلق بانضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي.
وفي هذا الصدد كانت وزارة خارجية انقرة حريصة على تذكير الاوربيين بان هدف تركيا هو انضمام كامل وكلي" الى " اتحادهم".
باريس كانت اولى العواصم الاوربية التي علقت على فوز حزب العدالة والتنمية عندما عبرت عن رغبتها في استمرار الاصلاحات لتتمكن تركيا من التوصل الى "شراكة مميزة" مع الاتحاد الاوروبي.
ثم جاء دور بريطانيا التي قالت على لسان رئيس وزرائها غوردن براون " آمل ان تسهم تلك النتيجة في تقارب اوروبا وتركيا وآمل ان تتمكن الحكومة المقبلة من انجاز برنامج الاصلاحات الذي ندعمه ونشجعه".
اما موقف البيت الابيض فقد ارتبط ترحيبه بنتائج الانتخابات التركية باستبعاد المخاوف من احتمال تحدي الجيش التركي القوي لنتيجة الانتخابات.
وقال توني سنو المتحدث باسم البيت الابيض ان الانتخابات كانت "حرة ونزيهة، وان تركيا تبقى حليفا مهما للولايات المتحدة، ولذلك نتقدم لهم بالتهنئة".
اذن، فان تركيا واردوغان يحظيان بدعم دولي واسع، لكن هل سيسهم ذلك الدعم في اعادة " ثقافة التسوية" التي غابت عن انقرة منذ مدة طويلة؟.